العلاقات العراقية – الخليجية وأثرها في أمن الخليج

(العربية السعودية نموذجا) 1958-2004

أ.م.د. وداد جابر غازي

كلية التربية الاساسية / الجامعة المستنصرية

الملخص:

يتمتع الخليج العربي بموقع استراتيجي متميز بين القارات القديمة الثلاث آسيا-أوروبا-افريقيا) ونقطة التقاء التجارة العالمية، مما جعله ميداناً لصراع طويل الأمد لغرض الاستحواذ عليه والسيطرة على الطرق التجارية فيه. وعلى ثرواته الطبيعية ولم يزل هذا الصراع محتدماً حتى الوقت الحاضر،ان مفهوم أمن الخليج العربي استخدم اول مرة من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، وقد تزامن ظهور هذا المفهوم (أمن الخليج) بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام 1971، وبدأت دول الخليج العربي تشعر انه ثمة فراغاً امنياً قد خلق بسبب ذلك ،وان ذلك الفراغ يجب ان يملأ عن طريق الوجود العسكري الاجنبي. ومن هنا جاء تعقيد الموضوع الأمني لدول الخليج العربي.

برزت اهمية الخليج العربي بالنسبة للعلاقات الدولية في القرن العشرين نتيجة تبلور الصراع التاريخي الطويل بين الدول الاستعمارية الكبرى لأجل السيطرة على اجزائه لأغراض استراتيجية واقتصادية وزادت الاهمية بعد فتح خط سكك حديد بغداد-برلين الى جانب انشاء بعض المواقع العسكرية في المنطقة فضلاً عن اكتشاف منابع البترول الغزيرة، واصبحت الدول الصناعية في اوروبا وآسيا بحاجة ماسة الى البترول كمادة خام لصناعات مختلفة كما ان العالم اجمع يحتاج الى البترول من اجل الطاقة ولهذا وبالنظر لما للخليج العربي من احتياطي ضخم من البترول. فقد جذبت هذه المنطقة انظار العالم واصبحت منطقة الخليج العربي حديثاً من اهم مناطق الصراع العالمي للسيطرة على مصادر البترول والذي يعتبر عصب الحياة في الحرب والسلم معاً

يعد العراق من الدول الخليجية، وله اطلالة على الخليج العربي وتربطه روابط وثيقة بدول المنطقة متمثلة بالروابط الاجتماعية من حيث الدين واللغة والتاريخ.

ومنذ تكوين الدولة العراقية عام 1921، والإدارات البريطانية في منطقة الخليج العربي تحاول عزل العراق عن اشقائه في المنطقة ،وقد اشاعت الدوائر الاستعمارية والصهيونية اوهاماً عن مطامع عراقية في الخليج العربي، وقد فعلت نفس الشيء مع العربية السعودية في عهد الملك عبد العزيز آل سعود، وحتى في أوج تحسن العلاقات البريطانية في العراق أبان العهد الملكي، رفضت الحكومة البريطانية السماح بأي تقارب عراقي مع دول الخليج العربي، وقد حذرت بريطانيا في نفس الوقت حكام الخليج العربي من أية اتصالات مع العراق، وقد أوحت الادارات البريطانية الى الحكام ،بان مصالحهم الحقيقية ومصالح شعوبهم تكمن في الابتعاد عن الدول العربية والاخرى، لأن تمتين العلاقات معها سوف لن يؤدي إلا الى تدهور الاوضاع السياسية، نظرت الدول العربية الخليجية وايران الى العراق طيلة الحقبة الممتدة منذ الانقلاب الرابع من تموز عام 1958 وأغلب سنوات السبعينات كمصدر اساسي للتهديد وانه مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ،لأنها تقدم الدعم للحركات الراديكالية من منطقة الخليج وبصفة خاصة ما بعد مرحلة نكسة الخامس من حزيران عام 1967.

لقد مكن النفط في العربية السعودية من القيام بدور دبلوماسي في منطقة الخليج العربي لخدمة مصالح الغرب والولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط، وعلى اثر رفع العرب الحظر النفطي العربي عقب حرب تشرين الاول 1973، وبدعوى العربية السعودية ؛كما ظهرت العربية السعودية بقوة في الساحة العربية والدولية فضلاً عن ان مبدأ الرئيس الامريكي (ريتشارد نيكسون) 1969، كان قد جعل من ايران و"إسرائيل" والعربية السعودية الاعمدة الثلاث للأمن القومي الامريكي في منطقة الخليج العربي[10].

لم تكن الولايات المتحدة الامريكية لترضى بسقوط الشاه في ايران واستلام رجال الدين الحكم في هذا البلد ذي الموقع الاستراتيجي المتميز في قلب آسيا، وعلى بوابة الخليج والشرق الاوسط، حيث حليفتها المميزة "إسرائيل" لذا ما ان سنحت الفرصة بنشوب الحرب بين ايران والعراق في الثاني والعشرين من ايلول عام 1980، حتى بادرت الى دعم العراق بمختلف انواع الاسلحة، كما انها دفعت مجلس التعاون الخليجي الى مد العراق بالمال والسلاح، بل انها عمدت الى اكثر من ذلك، اذ سمحت برفع العلم الامريكي على الناقلات الكويتية وقام الاسطول الامريكي بحراسة هذه الناقلات من أي اعتداء ايراني[12].

كانت الاستراتيجية الامريكية خلال الحرب العراقية-الايرانية هي استنزاف الجانبين وصولاً الى تحطيمهما وعدم السماح بخروج أي طرف منتصراً ضمن سياسة معلنة تحت مفهوم (سياسة التدمير المزدوج) وبعد نهاية الحرب عام 1988 بدأت الولايات المتحدة الامريكية تزيد من ضغوطها على العراق باعتباره هو الطرف الرابح في هذه الحرب.

باستطاعة الدارس للبيئة السياسية للخليج العربي والعراق بوصفه جزء منه، ان يلاحظ مثلثاً استراتيجياً مؤثراً في العلاقة ما بين العربية السعودية وأمن الخليج العربي، مثلت كل من العربية السعودية والعراق والولايات المتحدة الأمريكية اطرافه الثلاثة في عقد التسعينات من القرن العشرين، إلا ان احتلال العراق عطل احد زواياه، على الرغم من استمرار التأثير العراقي بمعطيات العلاقة مع الخليج العربي برمته والعربية السعودية كجزء منه، وكان كل من العراق والعربية السعودية هما المتغيران التابعة، فأن الولايات المتحدة الامريكية هي المتغير المستقل ،ولكن هناك من يجزم ان المشاريع والخيارات الأمنية المتنافسة لكل من العراق والعربية السعودية في عقدي السبعينات والثمانينات في القرن الماضي اثرت على الدور الامريكي الى حد اعتبار الولايات المتحدة الامريكية متغير تابع، يبدو ان حال الواقع يفرض مسألة ثبات واستقلالية المتغير الامريكي تبعاً لقدرة التوظيف والامكانات المتاحة للولايات المتحدة الامريكية مقارنة بالعربية السعودية والعراق.

ابتعدت العربية السعودية عن اتخاذ أي موقف يبدي أو يفسر على انه دعم للحكومة العراقية في أي ازمة من الازمات التي وقعت بين العراق والولايات المتحدة الامريكية والأمم المتحدة، واستمرت الرياض على التمسك بمبدأ وجوب التزام العراق بقرارات الأمم المتحدة، والقت عليه اللوم بأحداث الازمات، والعربية السعودية كانت تفضل دائماً الاطاحة بالحكومة العراقية سلمياً.

وعندما رأت الولايات المتحدة الامريكية ان الحكومة العربية السعودية تفضل الاطاحة بالنظام العراقي سلمياً وانها ترفض العمل العسكري، عمدت الولايات المتحدة الامريكية تصعيد حملتها على العربية السعودية، ولاسيما في مسألة مكافحة الارهاب، ومارست ضغوطاً مختلفة عليها بهدف انتزاع موافقتها على السماح لأمريكا باستخدام القوة ضد العراق. واستخدام قواعدها العسكرية في العربية السعودية، وعندما ادركت العربية السعودية التصميم الامريكي الواضح انخرطت خلف الادارة الامريكية، وكان الدور السعودي في الحرب على العراق الدور الاكبر، لاسيما انه كانت هناك قوات امريكية قد توافدت على قاعدة الامير سلطان الجوية قبل شهرين من بدء الحرب على العراق، واشار (جون بي جومير) رئيس هيئة القوة الجوية الامريكية في تصريحات له نشرتها صحيفة (نيويورك تايمز) الامريكية الصادرة في الثامن والعشرين من كانون الاول 2002، ان العربية السعودية سمحت لبلادها باستخدام قواعدها الجوية ومركز القيادة في قاعدة الامير سلطان في حالة شنها هجوماً على العراق، وبالمقابل نفى وزير الخارجية العربية السعودية ما نشرته الصحيفة[25].

قامت السعودية بضخ كميات من النفط تصل الى 9.5 مليون برميل يومياً وهي اعلى بكثير من حصتها المقررة في الاوبك، كما طلبت المملكة استئجار (14) ناقلة نفط لتمد الولايات المتحدة الامريكية بحوالي 29.5 مليون برميل نفط اضافية خلال شهر أيار عام 2003 أي ما يعادل مليون برميل يومياً[26].

وباحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية اصبحت سوريا مهددة على حدودها الشرقية والعربية السعودية على حدودها الشمالية، واصبح نفط العربية السعودية على مرمى بندقية الجندي الامريكي، واصبحت ايران محاصرة من جميع الجهات من افغانستان شرقاً ومن العراق ومن القواعد العسكرية الامريكية في اوزبكستان وكازاخستان والدول المجاورة لها شمالاً ومن الخليج العربي جنوباً، واظهرت الولايات المتحدة الامريكية انها قوة عسكرية لا تهزم وانها وحدها هي التي تحمي أمن الخليج العربي، وتدافع عن مصالحها الحيوية ومصالح حلفائها، وان امريكا اظهرت للعالم ولدول المنطقة تحديداً وللآخرين ، انها تحركت بكل ما تملك من قوة عسكرية ضاربة لأقامه ديمقراطية في الدول العربية حيث لا وجود للديمقراطية. وهذا بالمقياس الامريكي يشمل الجميع من ملوك ورؤساء وشيوخ ،فبعد الاحتلال اصبح شبح الديمقراطية بالمفهوم الامريكي يخيم على المنطقة.

وخط العربية الســعودية-العراق محكوم ببعض الاعتبارات الســياســية بين الدولتين، وخاصــة من ناحية العربية الســعودية المشــدودة الاطراف في تحالفاتها وســياســتها التحالفية مع الولايات المتحدة الامريكية، وعدم تفريطها بمركز القوة الاقليمية المؤهلة لقيادة المنطقة بأتفاق مصـــري، بعد غياب العراق حيث انهار دوره الاقليمي، واستطاعت ان تؤكد زعامتها على كل المحاور، وان أي تقارب بين أية دولة من اعضاء مجلس التعاون الخليجي ومحيطها الخارجي وخصــوصــاً الاقليمي لا يمكن ان يكتب له الديمومة ،اذا لم يحظى بمباركة العربية الســعودية بالشكل الذي لا يتعارض مع سياستها الخارجية.

وبعد تغيير النظام العراق ، اصــبح من الضــروري اعادة النظر في ســياســة العراق تجاه دول الخليج العربي بالشــكل الذي يتيح للعراق مجدداً للعودة الى بيئته الخليجية بعد انقطاعه عنها لفترة ليســت بالقصــيرة، الامر الذي يتطلب البحث في ســياســات فعالة تعيد ترتيب الصــدع الذي انتاب العلاقات العراقية-الخليجية بمحيطه الجغرافي. وتزيل عوامل الشك والتهديد من ذهنية صـانع القرار الخليجي إزاء السياسـة العراقية، والتي سـاهمت السياسيات التي انتهجها النظام السابق، والتضخيم الامريكي لمستوى التهديد الذي يمكن ان يشكله العراق في تكريسها.

المقدمة

الحروب عامة لها نتائج عديدة وتأثيرات مختلفة على الاطراف المشتركة في الصراع المسلح، وعلى المنطقة المحيطة بدائرة الصراع وعلى المصالح الدولية ذات الصلة المباشرة بعوامل بدء الصراع واستمراره وتوظيفه لخدمة اهدافها الاقتصادية والصناعية، فالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية تبقى حريصة على استمرار مصالحها الاقتصادية في المنطقة، وكذلك استمرار تدفق النفط الى الاسواق الغربية التي تسد معظم حاجاتها منه من هذه المنطقة.

وقد اعتمدت على تحقيق الاهداف من خلال ســياســة العمودين المتســاندين والتي تقوم على توزيع عب الدفاع الاســاســي عن منطقة الخليج العربي بين ايران والســعودية مع العمل على تعزيز طاقاتها العســكرية عن طريق تزويدها بكل الاسلحة التي يعتمدان عليها في اداء هذا الدور، وهذا يعني ان دول منطقة الخليج العربي هي المحور الاســـاس في كافة الجهود الرامية الى توفير الأمن والاســـتقرار في الخليج. وهذا يعني ان أمن الولايات المتحدة الامريكية (حسـب اعتقادها) في الخليج العربي يعتمدة على العربية السـعودية، وعلى التسـهيلات التي تسـتخدمها الدول في منطقة الخليج.

ان مفهوم أمن الخليج العربي اســتخدم اول مرة من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، وقد تزامن ظهور هذا المفهوم (أمن الخليج) بعد الانســحاب البريطاني من الخليج العربي عام 1971، وبدأت دول الخليج العربي تشعر انه ثمة فراغاً امنياً قد خلق بسبب ذلك ،وان ذلك الفراغ يجب ان يملأ عن طريق الوجود العسكري الاجنبي. ومن هنا جاء تعقيد الموضوع الأمني لدول الخليج العربي.

اولا:-الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي وأمنه

يتمتع الخليج العربي بموقع اســتراتيجي متميز بين القارات القديمة الثلاث آســيا-أوروبا-افريقيا) ونقطة التقاء التجارة العالمية، مما جعله ميداناً لصــراع طويل الأمد لغرض الاســتحواذ عليه والســيطرة على الطرق التجارية فيه. وعلى ثرواته الطبيعية ولم يزل هذا الصراع محتدماً حتى الوقت الحاضر[1].

وكتسب الخليج العربي شهرة واسعة بفضل ما يتمتع به من ثروات اقتصادية كبيرة، فالمعادن بأنواعها كالذهب والفضة والنحاس والحديد والعقيق تتوافر على سفوح جباله واللؤلؤ الصافي والدر الجيد لا يوجد إلا في مياهه، فضلاً عن الثروة السمكية التي تعتبر الغذاء الرئيسي لسكان المنطقة، الى جانب الثروة الزراعية، ولاسيما التمور التي قامت عليها تجارة واسعة مع العالم(2).

برزت اهمية الخليج العربي بالنسبة للعلاقات الدولية في القرن العشرين نتيجة تبلور الصراع التاريخي الطويل بين الدول الاستعمارية الكبرى لأجل السيطرة على اجزائه لأغراض استراتيجية واقتصادية وزادت الاهمية بعد فتح خط سكك حديد بغداد-برلين الى جانب انشاء بعض المواقع العسكرية في المنطقة فضلاً عن اكتشاف منابع البترول الغزيرة، واصبحت الدول الصناعية في اوروبا وآسيا بحاجة ماسة الى البترول كمادة خام لصناعات مختلفة كما ان العالم اجمع يحتاج الى البترول من اجل الطاقة ولهذا وبالنظر لما للخليج العربي من احتياطي ضخم من البترول. فقد جذبت هذه المنطقة انظار العالم واصبحت منطقة الخليج العربي حديثاً من اهم مناطق الصراع العالمي للسيطرة على مصادر البترول والذي يعتبر عصب الحياة في الحرب والسلم معاً(3).

اتسمت دول الخليج العربي بتكوين اجتماعي ذي طابع قبلي ارتبط بالبيئة الصحراوية، وحياة البداوية التي ميزت هذه الدول قبل مرحلة بناء الدولة الحديثة واستيفاء مقوماتها التشريعية والتنفيذية. ولا شك في ان التحول من مرحلة (القبلية) الى مرحلة (الدولة الحديثة) قد استلزم تحولات موازية في طبيعة التكوين الاجتماعي القبلي

لكي يتلاءم مع مرحلة بناء الدولة الحديثة واستكمال مقوماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية استلزم (ثورة تحديثية) شملت البنية السياسية والاقتصادية وكان التحدي الاكبر هو ان تتم هذه الثورة دون المساس بأواصر التكوين الاجتماعي القائم ومن هذا السياق احتلت قضايا الاستقرار السياسي والأمني اهمية بالغة داخل دول الخليج بلا استثناء(4).

تصاعدت مسألة أمن واستقرار الخليج العربي خاصة بعد الانسحاب البريطاني من الخليج عام 1971، وتعددت اراء الباحثين في مفهوم الأمن في الخليج العربي، فأنقسموا الى ثلاث اتجاهات رئيسية:

اولاً: يرى اصحاب الاتجاه الاول ان مسألة الأمن في الخليج العربي خارجية، أي ذات طابع عسكري في المقام الاول كجزء من الصراع الدولي.

ثانياً: يرى اصحاب الاتجاه الثاني الى ان مسألة الأمن في الخليج داخلية تتركز على الجوانب المجتمعية التنموية لتحقيق الأمن في الخليج وتتمثل بالاستقرار السياسي وتحقيق التنمية والتعاون الاقتصادي والحد من الهجرة الاجنبية الى المنطقة، وان مسألة أمن الخليج هي قضية عربية مرتبطة بالأمن القومي العربي ولا ينبغي النظر اليه كجزء من التنافس الدولي.

ثالثاً: وذهب آخرون الى ان مشكلة الأمن في الخليج العربي تتعلق بالعلاقات بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له. فاذا نظمت هذه العلاقات بشكل يضمن التعاون للطرفين خلت ازمة الأمن في الخليج العربي،في حين ان هناك آراء آخرى، فهناك رأي يرى ان سبب المشكلة الأمنية في الخليج العربي هو ما تهوله الولايات المتحدة الامريكية من خطر الاتجاه السوفيتي وهو خطر مزعوم مبرر ذلك بأن الاتحاد السوفيتي بغنى عن نفط الخليج العربي لاكتفائه الذاتي كما انه لا يملك قواعد عسكرية في البلاد الاجنبية ومن ثم فأن الخطر على أمن الخليج العربي يأتي من الدول التي هي في حاجة الى نفط الخليج العربي والتي لها قواعد عسكرية في الخارج ويعني بذلك الولايات المتحدة الامريكية[4].

بدأت دول الخليج العربي تشعر انه ثمة فراغاً أمنياً قد خلق بسبب الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وان ذلك الفراغ يجب ان يملأ، كي يحافظوا على الأمن، وفي خطوة لتدارك الموضوع وبمباركة عربية قامت دول مجلس التعاون الخليجي(الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت) الست بتأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981.

ثانيا:-تاريخ العلاقات العراقية- الخليجية

يعد العراق من الدول الخليجية، وله اطلالة على الخليج العربي وتربطه روابط وثيقة بدول المنطقة متمثلة بالروابط الاجتماعية من حيث الدين واللغة والتاريخ.

ومنذ تكوين الدولة العراقية عام 1921، والأدارات البريطانية في منطقة الخليج العربي تحاول عزل العراق عن اشقائه في المنطقة ،وقد اشاعت الدوائر الاستعمارية والصهيونية اوهاماً عن مطامع عراقية في الخليج العربي، وقد فعلت نفس الشيء مع العربية السعودية في عهد الملك عبد العزيز آل سعود(1880-1953)، وحتى في أوج تحسن العلاقات البريطانية في العراق أبان العهد الملكي، رفضت الحكومة البريطانية السماح بأي تقارب عراقي مع دول الخليج العربي، وقد حذرت بريطانيا في نفس الوقت حكام الخليج العربي من أية اتصالات مع العراق، وقد أوحت الادارات البريطانية الى الحكام ،بان مصالحهم الحقيقية ومصالح شعوبهم تكمن في الابتعاد عن الدول العربية والاخرى، لأن تمتين العلاقات معها سوف لن يؤدي إلا الى تدهور الاوضاع السياسية[5].

وتطورات الاوضاع لغير صالح بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية من خلال تطور القوة الاقتصادية لدول الخليج العربي وزيادة العائدات النفطية وظهور الولايات المتحدة كمنافس قوي.

وفي الثالث والعشرين من تشرين الاول 1951، اعلن عن مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط رسمياً (حلف بغداد) والذي ضم (بريطانيا- -تركيا-ايران-العراق)، وقد عارضت العربية السعودية دخول العراق هذا الحلف خوفاً من ان يستغل حكامه الأمر للتدخل في شؤون دول الخليج العربي، وسعت الحكومة العربية السعودية الى خلق الاضطرابات داخل العراق وتحريض الشعب العراقي على مقاومة السلطة، ومنعها من التوقيع على الميثاق، فوجهت الحكومة العراقية انتقاداً شديداً الى الحكومة العربية السعودية واتهمتها بالسعي لخلق الاضطرابات والفتن داخل الدول العربية، وردت الحكومة العربية السعودية على هذه الاتهامات، واعتبرتها حملة مغرضة متسلسلة الحلقات ضد العربية السعودية ودعت الحكومة العراقية الى ان تأخذ بنظر الاعتبار ان العراق عضو في الجامعة العربية وموقع على ميثاق الضمان الجماعي العربي، وهو ما يتعارض مع الحلف التركي-العراقي[6].

وبعد قيام انقلاب الرابع عشر من تموز عام 1958 بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف والذي انهى الحكم الملكي، واعلن قيام الجمهورية العراقية، كانت مواقف الدول العربية متباينة فنجد هناك دول وقفت الى جانب

السلطة الجديدة، في حين وقفت غيرها ضدها ، اما الحكومة العربية السعودية فقد كان لها موقفان ازاء ما حدث، الاول معلن تبناه الامير فيصل والذي كان يمسك بزمام السلطة الفعلية في تلك الفترة، والثاني غير معلن تبناه الملك سعود، وقد تمثل الموقف المعلن بالاعتراف السريع بالجمهورية العراقية ،ومعارضة تقديم أي مساعدة للأردن حتى في مرور الطائرات الامريكية التي تنقل الوقود الى الاردن لفك الحصار عنه، وسحب الأمير فيصل اذناً بالسماح للطائرات الامريكية الخروج من الظهران الجوية، اما الموقف الذي تبناه الملك سعود بدعم التدخل العسكري وذلك لشعوره بالخطر بسبب الوضع الاستراتيجي للعربية السعودية المتاخمة للعراق المدعوم والمسلح من قبل الاتحاد السوفيتي من جهة ،واقتناع الملك سعود بأنه عاجز عن بذل جهود كفيلة بالتأثير في توجه السياسات والمواقف العراقية، لأن العراق دولة نفطية غنية، وتمتلك موارد عسكرية كبيرة ويمكن ان تصمد امام الضغوط العربية السعودية التقليدية المالية والدبلوماسية[7].

ثالثا:-العلاقات الامريكية- الخليجية وأثرها في العراق

نظرت الدول العربية الخليجية وايران الى العراق طيلة الحقبة الممتدة منذ الانقلاب الرابع من تموز عام 1958 وأغلب سنوات السبعينات كمصدر اساسي للتهديد وانه مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ،لانها تقدم الدعم للحركات الراديكالية ،"الراديكالين" هم الذين يريدون تغيير النظام الاجتماعي والسياسي من جذوره، ولهذا فسرها البعض على أنها تعبر عن الإصلاح الأساسي من الأعماق أو الجذور من منطقة الخليج وبصفة خاصة ما بعد مرحلة نكسة الخامس من حزيران عام 1967. [8].

للعلاقات الخليجية الامريكية وبالتحديد السعودية امتداد تاريخي مرتبط بالعلاقات بين الدول الخليجية والدول العظمى وفي فترة سابقة للنفط، وذلك يعكس ما يتحدث به الاعلام العربي عن ارتباط العلاقات الخليجية بالدول الغربية بالنفط على اعتبار المنطقة تسبح فوق بحيرة من النفط[9].

نظرت الولايات المتحدة الامريكية الى العربية السعودية بمنظار استراتيجي باعتبارها دولة ملكية تضمر عداء غريزياً للشيوعية والنظم الثورية ،وهي مهتمة لكبح جماح هذه القوى في الشرق الاوسط وفي تأييد الحكومات المعتدلة التي تستند الى التغيير التدريجي.

لقد مكن النفط العربية السعودية من القيام بدور دبلوماسي في منطقة الخليج العربي لخدمة مصالح الغرب والولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط، وعلى اثر رفع العرب الحظر النفطي العربي عقب حرب تشرين الاول 1973، وبدعوى العربية السعودية ؛كما ظهرت العربية السعودية بقوة في الساحة العربية والدولية فضلاً عن ان مبدأ الرئيس الامريكي (ريتشارد نيكسون) 1969، وينص ((**على أن الولايات المتحدة ستعمل على تشجيع بلدان العالم الثالث على تحمل مسؤوليات أكبر في الدفاع عن نفسها، وأن يقتصر دور أمريكا على تقديم المشورة وتزويد تلك الدول بالخبرة والمساعدة**)) .كان قد جعل من ايران و"إسرائيل" والعربية السعودية الاعمدة الثلاث للأمن القومي الامريكي في منطقة الخليج العربي[10].

ان سقوط نظام الشاه في ايران عام 1979 ، جعلت الولايات المتحدة الامريكية مضطرة لأن تقوم بنفسها بحماية مصالحها في هذه المنطقة، التي تعد اكبر خزان للنفط في العالم[11]. خصوصاً بعد ان شهدت حرب عام 1973 حصاراً عربياً صارماً للنفط طوال مدة الحرب، مما آثار ذعراً حقيقياً في امريكا وأوروبا، وهو ما حفز الولايات المتحدة الامريكية على ان تقرر وضع يدها على مصادر النفط العربي منذ مطلع الثمانينات.

لم تكن الولايات المتحدة الامريكية لترضى بسقوط الشاه في ايران واستلام رجال الدين الحكم في هذا البلد ذي الموقع الاستراتيجي المتميز في قلب آسيا، وعلى بوابة الخليج والشرق الاوسط، حيث حليفتها المميزة "إسرائيل" لذا ما ان سنحت الفرصة بنشوب الحرب بين ايران والعراق في الثاني والعشرين من ايلول عام 1980، حتى بادرت الى دعم العراق بمختلف انواع الاسلحة، كما انها دفعت مجلس التعاون الخليجي الى مد العراق بالمال والسلاح، بل انها عمدت الى اكثر من ذلك، اذ سمحت برفع العلم الامريكي على الناقلات الكويتية وقام الاسطول الامريكي بحراسة هذه الناقلات من أي اعتداء ايراني[12].

كانت الاستراتيجية الامريكية خلال الحرب العراقية-الايرانية هي استنزاف الجانبين وصولاً الى تحطيمهما وعدم السماح بخروج أي طرف منتصراً ضمن سياسة معلنة تحت مفهوم (سياسة التدمير المزدوج) وبعد نهاية الحرب عام 1988 بدأت الولايات المتحدة الامريكية تزيد من ضغوطها على العراق باعتباره هو الطرف الرابح في هذه الحرب.

لقد كان لتلك الحرب وارهاصاتها ان افرزت العديد من الظواهر السياسية والصيغ التنظيمية التي تكن موجودة من قبل ، ومنها التنظيمات الاقليمية كمجلس التعاون الخليجي الذي انشأ في السادس والعشرين من آيار عام 1981 لتدعيم الأمن في الخليج العربي بقيادة العربية السعودية وبأشراف ودعم امريكي، فضلاً عن ذلك ان فكرة

الأمن التي ركز عليها المجلس من خلال التصـور السـعودي لا تعنى الأمن القومي، وانما أمن الانظمة الخليجية، بمعنى ابقاءها ودعمها في مواجهة المخاطر من الداخل والخارج وتناقض هذا التكتل مع الأمن القومي العربي، ارتبط بالولايات المتحدة الامريكية، على ان توجد دولة محورية تتمتع بالهيبة وتقوده العربية السـعودية، كما ان اطراف المجلس سـعت لربط أمن المجلس بأمن الغرب وأمن الولايات المتحدة الامريكية من خلال العلاقات التحالفية والقواعد العسكرية الموجودة داخل المجلس[13].

ونستنتج من كل ذلك ان المنظور الامريكي للعلاقة مع العربية السعودية ودول الخليج العربي يرتبط بالاهداف الاسـتراتيجية للولايات المتحدة الامريكية وهي حرية الملاحة لناقلاتها النفطية وابعاد المنطقة عن أي خطر خارجي يهدد المصالح الامريكية والعمل على اقامة علاقات قوية مع دول الخليج العربي.

رابعا:-مواقف العربية السعودية من مسألة ضم الكويت الى العراق

1- في عهد عبد الكريم قاسم عام 1961

تعود علاقات الكويت بالعراق تاريخياً الى كون الكويت رسـمياً جزء من الدولة العثمانية وتابعة لولاية البصـرة، وكانت الدولة العثمانية تعتبرها جزءاً من العراق العثماني ادارياً، واسـتمر شـيوخ الكويت يسـتمدون سلطاتهم الادارية من السلطات العثمانية في البصـرة ،وكان هناك اتفاق سـري في عام 1899 بموجبه اصـبحت الكويت تحت الحماية البريطانية، ولكن اكتشاف النفط واستغلاله في الكويت، ساعد الى حد كبير في تمتع الكويت بكيان اقليمي جعل غالبية السكان ترى ان وجود كيان مستقل للكويت يحقق لها منافع مادية اعظ مما لو تم اتحاده مع العراق وكذلك فشـل النظام الملكي في العراق في عملية تحقيق الوحدة مع الكويت في عهد الملك غازي(1933-1939) والتي خصص اذاعته (اذاعة الزهور) وهي اول اذاعة افتتحت بشكل رسمي بالعراق في العاشر من حزيران عام 1936 ، لكن مصرعه في ظروف غامضة الى جانب موقف بريطانيا التقليدي من الخليج العربي احبط هذه المساعي[14].

ثم جاءت المحاولة الاخرى في عهد عبد الكريم قاسـم رئيس وزراء العراق في عام 1958، عندما اعلن في التاسـع عشـر من حزيران 1961 ان الكويت جزء من العراق، إلا ان العربية السـعودية، فقد كانت الدولة العربية الوحيدة التي رمت بثقلها مع الجانب الكويتي منذ البداية، وكانت من اشـد الدول العربية تحمسـاً في الدفاع عن استقلال الكويت، وصرحت ان أي اعتداء على الكويت هو اعتداء على العربية السعودية، واعلنت عن استعدادها للدفاع عن الكويت، وسوف تتخذ كل الخطوات اللازمة للحفاظ على استقلاله وسيادته ،وكان الملك سعود في عام 1961، قد اقترح على شـيخ الكويت ان يبادر الى طلب الانضـمام الى عضـوية الجامعة العربية ، وطلب الاخير ايضـاً من القوات العسكرية البريطانية المساعدة طبقاً للمعاهدة الموقعة في عام 1899، على ضوء ذلك اصدرت الحكومة العراقية بياناً اسـتنكرت فيه نزول القوات البريطانية في الكويت، وأصـر البيان على ان العراق لم يكن ينوي ابداً استخدام القوة العسكرية، ووصـف هذا الموضـوع بأنه عدوان على جزء من العراق وتدخل سافر في الشؤون العربية[15].

وهنا تبين الدور الكبير الذي لعبته الحكومة العربية السـعودية في الدفاع عن الموقف الكويتي على كافة الاصعدة السياسية والعسكرية واثمرت جهودها عن قبول الكويت دولة مستقلة في الجامعة العربية.

ويمكن ان نحلل الموقف العربية السـعودية من هذه القضـية، هو ان العربية السـعودية لها نفس الحقوق التي تدعيها الحكومة العراقية، على الاقل في ضـم الكويت، اذ ان عائلة الصـباح الحاكمة في الكويت هي في الواقع لخدمة الحكام السـعوديين، ولطالما حاولوا هؤلاء الحكام ان يجعلوا زعيمها تابعاً لهم هذا من جهة، وليس من مصلحة العربية السعودية ان تجد نظاماً جمهورياً تعتبره العربية السعودية معادياً لنظامها الملكي مجاوراً لمنطقتها الشـرقية من جهة ثانية، كما ان الحكومة العربية السـعودية كانت تدرك ان سـيطرة العراق على الكويت يعني سـيطرته على شـؤون الخليج العربي، وبالتالي يهدد زعامتها في منطقة الخليج العربي من جهة ثالثة، ومن جهة رابعة كان تركيز عبد الكريم قاسم على ولاية البصرة، قد آثار مخاوف الحكومة العربية السعودية، لأن ذلك يعني ضـم مناطق اخرى في الخليج العربي بما فيها منطقة (الاحسـاء) التابعة للعربية السـعودية، باعتبارها كانت تابعة ادارياً لولاية البصرة.

2- موقف العربية السعودية احتلال العراق للكويت 1990-1991

بعد خروج النظام العراقي من حرب الخليج الاولى (الحرب العراقية-الايرانية)، واصـل برنامجه التسـليحي واخذه الزهو والافتخار ،مما يعد عنصر عدم ادراك في السياقات والسياسة، فكان يكشف عن برامجه التسليحية في شـبكات الاعلام، حيث اعلن العراق عن تصـنيع صـواريخ (الحسـن) و(العباس) وصـاروخ التقاطع (فاوا) وطائرات الانذار المبكر وغيرها وهذا دون شك اقلق واشنطن وحليفتها "إسرائيل" ،مما حدا بالحكومة الامريكية

وبضغط من اللوبي الصهيوني الى آثارة الدسائس واختلاق الازمات، وظهرت حملة اعلامية مضادة للعراق في الولايات المتحدة الامريكية، وكتبت الصحف على صفحاتها الرئيسية (حان الوقت لتحجيم العراق) و(نهاية حرب الخليج تقلق "إسـرائيل")، وتحريض المجتمع الدولي على العراق بحجة ان العراق يمتلك اسلحة نووية وبايولوجية، وزدادت الحملة الاعلامية شدتها، وانتقلت الى وسائل الاعلام الاوروبية بعد اعلان بريطانيا انها القت القبض في التاسع والعشرين من آذار عام 1990 على اشخاص يهربون أدوات تفجير القنابل النووية الى العراق[16].

وبعد ذلك حصلت ازمة في العلاقات العراقية الخليجية، وخاصة بعد توقف الحرب (العراقية-الايرانية) ومروراً الى بداية عام 1990، حيث اقدمت الكويت والامارات على زيادة حصصهما الانتاجية من النفط، وقامتا بضخ كميات كبيرة منه الى الاسواق الدولية، مما ادى ذلك الى تدني كبيرة في الاسعار، والى التأثير السياسي على الاقتصاد العراقي، فلقد جاء هذا القرار بعد يوم واحد من موافقة ايران على وقف اطلاق النار مع العراق، وأدى هبوط سعر البرميل من النفط من (21) الى (11) للبرميل الواحد ،وهذا الهبوط كلف العراق خسارة حوالي (14) مليار دولار في السنة[17].

وعلى ضوء الازمة استغلت الولايات المتحدة الامريكية الفرصة لتوجيه ضربة قوية للعراق، فشجعت الكويت والامارات على زيادة انتاجهما النفطي من اجل تخريب الاقتصاد العراقي. وهذا يعني ان احتلال العراق للكويت هو محصلة نهائية لمجموعة من التراكمات السياسية والحملات التصعيدية التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية لاقحام العراق وتدمير بنيته التحتية، وان القيادة العراقية كانت سلطة مشخصة أي أن الرئيس العراقي السابق لم يناقش اعضاء حكومته ويأخذ بأرائهم وانما استبد بالرأي وانصاع لعواطفه دون ان تكون هناك نظرة استراتيجية في التعامل مع الاحداث. وبذلك وقع العراق في الفخ الامريكي، والتي سارعت الى اعداد قواتها من اجل توجيه ضربة للعراق.

وأخذت تحرض المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن على مساندةعملياتها العسكرية ضد العراق، وبالفعل استطاعت ان تقنع العالم، حتى انها قامت بالايعاز للحكومة العربية السعودية بتقديم (4) مليار دولار كقرض للاتحاد السوفيتي لشراء موافقته على بعض قرارات مجلس الأمن، وعلى الصعيد الاقليمي، بلغت العدائية منتهاها في كثير من العواصم القريبة، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، فكانت هذه الدول هي التي استدعيت الولايات المتحدة الامريكية وقدمت كل ما بوسعها لانجاح مهمة قوات التحالف، فكانت هذه الظروف السانحة لتحجيم وتدمير القوة العراقية[18].

ومنذ ظهور الازمة، العربية السعودية كانت ترغب في حلها بالطرق السلمية، فالملك فهد كان مع العراق في مسألة النفط، لكنه ضد العراق في مسألة التهديد واللجوء الى القوة وحاولت العربية السعودية بشتى الطرق وعلى اعلى المستويات حل الازمة بالطرق السلمية غير انها لم تفلح، وخاصة أن الدولتين هما عربيتان ومسلمتان، فضلاً عن رابطة الجيرة، فالعربية السعودية كانت ترفض السماح للقوات الامريكية بالنزول في ارضها، كون العربيةالسعودية وضعها احساس وفي محط انظار الدول العربية والاسلامية ونزول القوات الامريكية فيها يشير للتغرب للعالم الاسلامي، مما يعرض سمعة ومركز عائلة آل سعود للخطر، فضلاً عن ذلك فأن استخدام القوة له مساوئ عديدة اذ ستصبح العربية السعودية ساحة حرب وخطر تعرضها للهجمات العراقية، يصبح وارداً في الحسبان، كما ان انتشار القوات الامريكية في بلاد الحرمين الشريفين سيؤدي الى اضطرابات سياسية عديدة.

ان مسألة ضم العراق للكويت رسخ في اذهان الحكومة العربية السعودية بان الخطوة الثانية للعراق هي احتلال العربية السعودية، وتغيير نظام الحكم فيها أسوة بالكويت لهذا كانت المواقف متشددة من الجانب السعودي. وبسبب الضغوط الامريكية والتي حاولت تضخيم وفبركة الاحداث، واظهرت العراق بأنه سيواصل تقدمه، حتى يلتهم دول الخليج العربي الواحدة تلو الأخرى.

وفي الثاني من آب عام 1990 دخلت القوات العراقية الكويت، وقامت بارتكاب العديد من الهفوات، وقامت بتخريب كافة مؤسسات الدولة ،وكذلك قتل بعض الشخصيات لها وزنها السياسي في المجتمع الكويتي ،وهذا ما جعل ان تكون العربية السعودية هي القاعدة الرئيسة لانطلاق قوات التحالف، فكانت السياسة الامريكية ازاء العربيةالسعودية تارة تأخذ لغة الحوار وتهديدها بالخطر الذي يمثله العراق على العربيةالسعودية، وتارة اخرى تمارس ضغوطاً خفية على العربية السعودية، وعندما رأى الملك مدى التصميم الامريكي والتمسك بقرار ارسال قوات الى العربية السعودية، واثناء زيارة خاطفة لوزير الدفاع الامريكي لـ (الملك فهد) او اعضاء العائلة المالكة، أصدر الملك بيانه الى الشعب السعودي معلناً فيه استياء المملكة ورفضها القاطع للنهج العراقي، واعلن عن قرار العربية السعودية بالسماح باستخدام القوات الامريكية والقوات الصديقة الاخرى لاراضيها، مبيناً ان عمل هذه

القوات هو الدفاع عن المملكة ضد الخطر العراقي، وفي الثامن من آب 1990 اغلقت الحكومة العربية السعودية انبوب النفط العراقي المار من ارضها الى البحر الاحمر[19].

شاركت العربية السعودية في الحرب من حيث جيوشها وكذلك مصاريف الحرب، لاسيما انها دفعت للحرب حوالي 12.809 مليار دولار كمساهمة مباشرةمنها في تغطية تكاليف هذه الحرب و 4.045 مليار دولار تموين وخدمات، والمجموع حوالي 16.854 مليار دولار.

ويمكن القول ان حرب الخليج الثاني (حرب الكويت) ، أدت الى قلب الموازين والمعادلات الخاصة بقضايا الأمن والاستقرار داخل منطقة الخليج العربي، وشكلت حرب الخليج الثانية علامة فارقة في تاريخ النزاعات العربية- العربية، فأن هذه الحرب ادت الى تراجع مفهوم الأمن القومي العربي ، فقد كان اجتياح العراق للكويت يمثل منذ البداية تحدياً لفكرة الأمن القومي العربي، كما كان تحدياً للأطر السياسية والقانونية كافة للجامعة العربية، اضف الى ذلك ان النظام العربي اخفق في ردع العدوان العراقي على الكويت، كما اخفق في تحقيق الاجماع العربي حول الموقف من التصدي له وأوكل الامر الى دائرة المجتمع الدولي[20].

ان من اهم مصادر تلك النزاعات والتوترات في العلاقات العراقية-الخليجية ،هو ارتباط دول الخليج العربي بالغرب ،تمتعت دول الخليج العربي بعلاقات متميزة مع الدول الغربية ،وخصوصاً الولايات المتحدة الامريكية واصبحت تلك العلاقات على اثر ازمة الخليج العربي اكثر وضوحاً من السابق، ولم تعد تثير الانفعالات والردود الرافضة خصوصاً في ظل التحولات والمستجدات العالمية التي ولدت ما أخذ يعرف بالنظام العالمي الجديد[21].

خامسا:-العدوان الامريكي والبريطاني على العراق وانعكاساته المستقبلية في التطور السياسي والديمقراطي

في سياق التحضير للحرب ضد العراق، اخذت الولايات المتحدة الامريكية خلال عام 2002، تضرب على وتر ضرورة تحقيق الديمقراطية والاصلاح السياسي في المنطقة العربية، والترويج لمقولة أن هدفها في شن حرب ضد العراق، هو نزع اسلحة الدمار الشامل العراقية، وتغيير نظام صدام حسين واستبداله بنظام ديمقراطي.

ان مبادرة الشراكة الامريكية-الشرق اوسطية ومغزى الاهتمام الامريكي المفاجئ بقضية الديمقراطية في المنطقة،بخاصة وان توقيت المبادرة جاء متزامناً مع تصعيد الادارة الامريكية في حملتها الرامية الى شن حرب على العراق، وبذلك يبدو الأمر وكأن الادارة الامريكية استغلت احدى القضايا ذات التأييد الشعبي والتي يصعب التشكيك في اهميتها وجدواها بوصفها تنطوي على اهداف نبيلة، وذهبت تطرحها كأحد اهدافها في المنطقة، وفي هذا السياق، اعتبرت ان بناء انموذج ديمقراطي في العراق في مرحلة ما بعد الاطاحة بنظام صدام حسين ، سوف يشكل عنصر مهماً في نشر الديمقراطية والتحديث في الوطن العربي[22].

وفي ضوء ما سبق، فأن هدف تأسيس الديمقراطية في العراق، كمقدمة لنشر الديمقراطية في الوطن العربي الذي تروج له واشنطن يتعين النظر اليه في ضوء اهدافها الحقيقة في شن الحرب ضد العراق، بخاصة وان مبادرة الشراكة الامريكية-الشرق اوسطية، اعتمدت مبلغ (29) مليون دولار لتمويل برامجها في المنطقة، وبالطبع فأن هذا المبلغ الهزيل وبالرغم من الاعلان عن انه قابل للزيادة في المستقبل، يؤكد على عدم جدية الادارة الامريكية مع التعاطي في هذا الملف فهو مبلغ اقل من ثمن طائرة حديثة او صاروخ حديث، وبالتالي لا يساوي شيئاً مقارنة بالمتطلبات المادية اللازمة لايجاد المقومات والعناصر، التي من شأنها تعزيز عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي مثل دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين التعليم ونشر الديمقراطية، وتدعيم مؤسسات المجتمع المدني، كما انه مبلغ متواضع جداً، مقارنة بمشروع مارشال الذي خصص لاعادة اعمار اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية 1939-1945، ولذلك ذهب البعض يتحدث بشيء من التهكم عن "الديمقراطية الرخيصة"، التي ترغب واشنطن في اقامتها في المنطقة، ناهيك عن الاساليب التي اتبعتها الولايات المتحدة الامريكيةفي وسائلها القسرية في السيطرة على العالم قد افقدها مصداقيتها في نشر هذا المبادى التي تدعواليها.

عندما اتضح للولايات المتحدة الامريكية ان الرئيس العراقي السابق (صدام حسين) لم يغير شيئاً من سياساته ازاءها وازاء "إسرائيل" وانه ماضي في سياسة التحدي لها وعداءه الواضح لـ "إسرائيل"، فبدأت حملة اعلامية تدعي بأن العراق يملك اسلحة غير تقليدية وبرامج كيمياوية، فيما مارست الولايات المتحدة الامريكية ضغوطاً كبيراً على الأمم المتحدة لاصدار قرارات لاخلاء العراق من تلك الاسلحة والتي ادعت انها تهدد الأمن والسلم الدوليين فالحرب على العراق تدخل في إطار السياسة الامريكية و"الإسرائيلية"، التي تهدف ليس فقط الى نزع الاسلحة العراقية، وانما الى فرض نظام جديد في المنطقة يسمح لـ "الإسرائيليين" بتحقيق اهدافهم متجاوزين على حقوق باقي المنطقة، فضلاً عن ان العراق في مقدمة الدول النفطية ذات الانتاج العالمي والنوعية الجيدة والاقل

كلفة، فانتاج البرميل الواحد في العراق هي الاقل كلفة في العالم اذ لا يتجاوز معدله (50) ســـنتاً للبرميل الواحد بينما يكلف في العربيةالسعودية دولارين.

لقد تعددت الذرائع الامريكية في عدوانها على العراق، منها ان هذه الحرب هي من اجل مكافحة الارهاب الذي يهدد الســـلم والأمن الدوليين والمصـــالح الامريكية في المنطقة، وتارة لتخليص الشـــعب العراقي من النظام الدكتاتوري وتاســـيس نظام ديمقراطي ، والحقيقة ان كل هذه ذرائع زائفة الغاية من ورائها احتلال العراق، الذي يملك ثاني احتياطي نفطي في العالم فضلاً عن ثرواته الطبيعية الاخرى وموقعه الاستراتيجي المميز.

انطلق العدوان الامريكي البريطاني على العراق في العشـرين من آذار عام 2003، ولم تكن الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وحدهما في هذه الحرب، بل ساهمت عدة دول معها ومنها استراليا وايطاليا واسبانيا والعديد من الدول الاخرى، وللفارق التكنولوجي الكبير والمســـاعدة الدولية للولايات المتحدة الامريكية، فضـــلاً عن الظروف الصـعبة التي عاناه العراق بعد حرب الخليج الثانية كل ذلك وامور اخرى، ادت الى ان لا يصـمد العراق طويلاً بوجه العدوان الامريكية البريطاني، والذي دخلت قواته مدينة بغداد في التاسع من نيسان عام 2003[23].

ان عمليات السلب والنهب التي تعرضت لها المؤسسات العراقية بعد الاحتلال كان مدبراً ومخططاً له،وشملت حتى المســـتشـــفيات والمدارس،تمت امام انظار القوات الامريكية المحتلة وبموافقتها، حيث اريد بها انهاء الكيان الوطني العراقي وانهاء هويته (الدولة-الحضـــارة-الثقافة-التاريخ)، وحاولت الولايات المتحدة الامريكية باثارة النعرات الطائفية والاثنية (عرب-اكراد-تركمان –مسلمون –مسيحيون)، وسعت لكسب العشائر من خلال اقامة مجالس حكم محلية برئاســة شـيوخ العشـائر لاثارة الفرقة بين العراقيين، وكأنهم لا ينتمون الى هوية واحدة وبلدة واحدة[24].

سادسا:-العربية السعودية واحتلال العراق

باستطاعة الدارس للبيئة السياسية للخليج العربي والعراق بوصفه جزء منه، ان يلاحظ مثلثاً استراتيجياً مؤثراً في العلاقة ما بين العربية الســـعودية وأمن الخليج العربي، مثلت كل من العربية الســـعودية والعراق والولايات المتحدة الامريكية اطرافه الثلاثة في عقد التسـعينات من القرن العشـرين، إلا ان احتلال العراق عطل احد زواياه، على الرغم من استمرار التأثير العراقي بمعطيات العلاقة مع الخليج العربي برمته والعربية السعودية كجزء منه، وكان كل من العراق والعربية الســـعودية هما المتغيران التابعة، فأن الولايات المتحدة الامريكية هي المتغير المستقل ،ولكن هناك من يجزم ان المشـاريع والخيارات الأمنية المتنافسـة لكل من العراق والعربية السـعودية في عقدي الســـبعينات والثمانينات في القرن الماضـــي اثرت على الدور الامريكي الى حد اعتبار الولايات المتحدة الامريكية متغير تابع، يبدو ان حال الواقع يفرض مســـألة ثبات واســـتقلالية المتغير الامريكي تبعاً لقدرة التوظيف والامكانات المتاحة للولايات المتحدة الامريكية مقارنة بالعربية السعودية والعراق.

ابتعدت العربيةالســـعودية عن اتخاذ أي موقف يبدي أو يفســـر على انه دعم للحكومة العراقية في أي ازمة من الازمات التي وقعت بين العراق والولايات المتحدة الامريكية والأمم المتحدة، واســـتمرت الرياض على التمســـك بمبدأ وجوب التزام العراق بقرارات الأمم المتحدة، والقت عليه اللوم بأحداث الازمات، والعربيةالســـعودية كانت تفضل دائماً الاطاحة بالحكومة العراقية سلمياً.

وعندما رأت الولايات المتحدة الامريكية ان الحكومةالعربية السعودية تفضـل الاطاحة بالنظام العراقي سلمياً وانها ترفض العمل العسكري، عمدت الولايات المتحدة الامريكية تصـعيد حملتها على العربيةالسعودية، ولاسيما في مسألة مكافحة الارهاب، ومارست ضغوطاً مختلفة عليها بهدف انتزاع موافقتها على السماح لامريكا باستخدام القوة ضد العراق. واستخدام قواعدها العسكرية في العربيةالسعودية، وعندما ادركت العربية السعودية التصميم الامريكي الواضح انخرطت خلف الادارة الامريكية، وكان الدور السعودي في الحرب على العراق الدور الاكبر، لاسيما انه كانت هناك قوات امريكية قد توافدت على قاعدة الامير سلطان الجوية قبل شهرين من بدء الحرب على العراق، واشار (جون بي جومير) رئيس هيئة القوة الجوية الامريكية في تصريحات له نشرتها صحيفة (نيويورك تايمز) الامريكية الصـادرة في الثامن والعشـرين من كانون الاول 2002، ان العربية السـعودية سـمحت لبلادها باسـتخدام قواعدها الجوية ومركز القيادة في قاعدة الامير سـلطان في حالة شـنها هجوماً على العراق، وبالمقابل نفى وزير الخارجية العربية السعودية ما نشرته الصحيفة[25].

قامت الســـعودية بضـــخ كميات من النفط تصـــل الى 9.5 مليون برميل يومياً وهي اعلى بكثير من حصـــتها المقررة في الاوبك، كما طلبت المملكة أســـتئجار (14) ناقلة نفط لتمد الولايات المتحدة الامريكية بحوالي 29.5 مليون برميل نفط اضافية خلال شهر أيار عام 2003 أي ما يعادل مليون برميل يومياً[26].

وباحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية اصـــبحت ســـوريا مهددة على حدودها الشـــرقية والعربيةالســعودية على حدودها الشـمالية، واصـبح نفط العربية السـعودية على مرمى بندقية الجندي الامريكي، واصبحت ايران محاصـرة من جميع الجهات من افغانسـتان شـرقاً ومن العراق ومن القواعد العسكرية الامريكية في اوزبكسـتان وكازاخسـتان والدول المجاورة لها شـمالاً ومن الخليج العربي جنوباً، واظهرت الولايات المتحدة الامريكية انها قوة عســكرية لا تهزم وانها وحدها هي التي تحمي أمن الخليج العربي، وتدافع عن مصـــالحها الحيوية ومصـالح حلفائها، وان امريكا اظهرت للعالم ولدول المنطقة تحديداً وللآخرين ، انها تحركت بكل ما تملك من قوة عسكرية ضـاربة لأقامة ديمقراطية في الدول العربية حيث لا وجود للديمقراطية. وهذا بالمقياس الامريكي يشـمل الجميع من ملوك ورؤســاء وشــيوخ ،فبعد الاحتلال اصــبح شــبح الديمقراطية بالمفهوم الامريكي يخيم علىالمنطقة.

سابعا:-العراق الجديد وتداعياته على منطقة الخليج

تحتل عملية اعادة بناء الدولة العراقية الجديدة اهمية متقدمة في مشـــاريع دول مجلس التعاون الخليجي، لاعتبارات عديدة منها:

اولاً:- عامل القرب الجغرافي، حيث ان هذه الدول هي الاقرب للعراق من أي دول عربية اخرى لذلك تتأثر بما يحدث في العراق.

ثانياً:- ان اسـتمرار الوجود الامريكي في العراق يثير الكثير من الشـكوك حول نوايا الولايات المتحدة الامريكية في محاولة نشر الأمن والديمقراطية، وتثير التساؤلات حول ما تريده واشنطن وما تخطط له بالنسبة للعراق والنظام الاقليمي الخليجي بصفة عامة ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة.

ثالثاً:- ان الازمات الامنية التي تشهدها منطقة الخليج تعود الى الانفلات الأمني الذي يشهده العراق.

رابعاً:- الصراعات السياسية بين الاحزاب والكتل السياسية الموجودة في العراق وخلافاتها فيما بينها حول العملية السياسية، ما ادت اليه هذه الصـراعات من احتقانات طائفية واثنية تهدد بقيام حرب اهلية، وهذا له التأثير السلبي على منطقة الخليج العربي[27].

تتخوف دول مجلس التعاون الخليجي من ان يتجه العراق الجديد الى الانســلاخ عن انتمائه العربي، وخاصــة في ظل الجدل الذي تشـهده السـاحة السـياسـية حول هوية العراق، لاسـيما بان هناك مقولات تدعي بأن العراق هو متعدد القوميات، ولا يمكن ان تكون له هوية واحدة، لذا أخذت دول مجلس التعاون الخليجي على عاتقها ضـرورة التزام الطوائف العراقية المختلفة بعروبة العراق وهويته الاسلامية.

وحرصـــت دول الخليج العربي على دعم النظام الجديد في العراق، وان هذا التعاون الأمني له اهمية كبرى، خاصـــة في ظل حالة عدم الاســتقرار التي يشـــهدها العراق منذ احتلاله، وقد اتخذ هذا الدعم مظاهر عدة، كتقديم الدعم لأجهزة الأمن العراقية من خلال امدادها بما تحتاج اليه من تجهيزات ومعدات للمساهمة في استتباب الأمن، ودعمت العربية الســعودية والكويت في تموز عام 2004، الاقتراح العراقي بعقد اجتماع خاص لوزراء داخلية دول الجوار لبحث التطورات الأمنية الراهنة في العراق، وكيفية الحد من التصاعد المستمر في العمليات الارهابية التي تســتهدف المدنيين، وذلك بهدف التنســيق بين الاجهزة الأمنية للحد من العمليات الارهابية في العراق ومنع تسلل الجماعات الارهابية اليه[28].

ان دول الخليج العربي ترفض ان تقوم الدولة العراقية على اساس طائفي بالقرب من حدودها، يمكن ان تشجع الاقليات الموجودة بها في المطالبة بالاستقلال والحكم الذاتي.

اما على الصـعيد الاقتصـادي ، فنجد ان الاوضـاع الاقتصـادية متردية في مختلف مجالاتها، حيث تراجعت المؤشرات الكلية للاقتصاد العراقي وتدهور اداؤه بنسبة وصلت الى 22% عام 2002 وحده، وارتفع معدل الفقر ليطال 54% من السـكان، وارتفعت اعداد العاطلين وتراجعت القدرة الانتاجية والتصـــدير لقطاع النفط. وان اسـتمرار هذه الاوضـاع الاقتصـادية المتردية دون ايجاد حل لها قد يزيد من التوترات السـياسـية والاجتماعية في الداخل، وقد تنعكس بالسلب على دول مجلس التعاون في المستقبل المنظور. كما ان عودة العراق الى سوق النفط بكامل طاقته سـيكون له اثره السـلبي على المنطقة لاسـيما وان احد اهداف الولايات المتحدة الامريكية هو رسـم سياسة نفطية جديدة تنخفض باسعار البترول الى ادنى مستوى يقدر ما بين (10) (15) دولار للبرميل[29].

ويمكن لدول مجلس التعاون الخليجي ان تمديد المسـاعدة للعراق من خلال الاسـتفادة من القوة البشـرية الهائلة العاطلة عن العمل بسـبب الاحتلال، الى جانب مشـكلة ضـعف القوة البشـرية والاختلال السـكاني في تلك الدول يقابلها قوة بشـــرية هائلة عاطلة عن العمل، وبذلك تكون المنفعة متبادلة بين الطرفين، اذ يعتبر الاختلال في التركيبة السكانية من المشاكل المتأصلة في دول مجلس التعاون الخليجي، تحديداً بسبب تحول هذه المجتمعات الى

دول يتمتع فيها المواطن بكافة التســهيلات ومن بينها التعيين في الوظائف تاركين قوة العمل الانتاجية الحقيقية للعمالة الوافدة[30].

ويمكن للمشاركة الخليجية في اعمار العراق وبناء مشاريع صناعية مشتركة وتطوير البنى التحتية ومشاريع تنمية الثروة الحيوانية، وصـولاً الى بناء قدرات دفاعية مشـتركة وتأسيس الجيش الخليجي الموحد، وبناء السـوق الخليجية الموحدة، تعد من اهم مرتكزات التعاون والتقارب في العلاقات الخليجية-العراقية.

نجد ان العربية السـعودية بعد احتلال العراق وسـقوط النظام السـابق، بقيت مترددة وغير متفاعلة مع النظام السـياسـي في العراق، فعلى الرغم من قيام رئيس الوزراء السـابق (اياد علاوي) بعد زيارات للعربية السـعودية، ولاسيما ان العربية السعودية كانت احدى القواعد الاساسية لحركة الوفاق الوطني التي تمثل (اياد علاوي) لكنها لم تتفاعل مع هذه الزيارات، وكانت تقف الموقف للمتخوف من الاوضـــاع في العراق، كما لم تتفاعل ايضـــاً مع الرئيس العراقي السـابق (غازي الياور) والذي قضـى نصـف عمره في العربية السـعودية، الى جانب الحكومة العراقية الانتقالية المتمثلة ب(ابراهيم الجعفري)، ويمكن ان نعدداسباب تلك المخاوف بالاتي:-

اولاً: الداخل السـعودي: مراكز القوى العربية السـعودية تتوجس خفية من العراق الجديد، وتأخذ البعد والخلفية الطائفية أسـاسـاً التعامل مع العراق ، ولا ننسـى التصـريحات التي ادلى بها وزير الخارجية العربية السـعودية ،حينما انتقد السياسة الامريكية في العراق، ووصفها بانها تقدم العراق على طبق من ذهب لأيران.

ثانياً: هناك قوى ترى نجاح العراق الجديد نجاح للطريقة الامريكية في التغيير، وهو ما يدفع الولايات المتحدة الامريكية للاسـتمرار بتطبيق التجربة مع بقية الدول في منتطقة الشـرق الاوسـط،وهي بذلك تعطل المشـروع الامريكي من خلال عدم السماح باستقرار العراق الجديد ليبقى مثالاً سيئاً للشرق الاوسط.

ثالثاً: هناك سـياسـة دفع الارهابيين أو الشـباب المتحمس للذهاب للقتال خارج الحدود وتخليص البلاد من مشـاكلهم التي تفاقمت في السنوات الاخيرة.

رابعاً: دور الخطباء في المساجد وكذلك الفتاوى في تحريض الشباب السعودي أو العربي في عملية ما تسمى "الجهاد في العراق وافغانســتان ضــد الاحتلال الامريكي" ،والكل يعلم ان هؤلاء الخطباء لا يمكن ان يتفوهوا بغير ما تمليه عليهم وزارة الاوقاف العربية السعودية.

خامساً: هناك التيار الوهابي او "الحركة الوهابية"[31] وهو تيار فعال في العربيةالسعودية بل احد اركان هذه الدولة، لانه له الفضـــل في قيام العربية الســعودية في عام 1931، فهو الذي رســم دعائم وأســس الدولة وله دور فعال في الحكومةالعربية الســعودية. ولهؤلاء خلاف تاريخي ومذهبي مع جميع المذاهب الاخرى عامة واتباع آل البيت خاصة حول بعض الاجتهادات والفتاوى ولايمكن ان يلتقوا في طريق واحد[32].

الخاتمة

يمكننا ان نسـتنتج من خلال ما تقدم ان الخلافات التي شـابت العلاقات العراقية الخليجية منذ اقدام العراق على غزو الكويت، لم تجلب للعراق ولدول الخليج العربي سـوى المزيد من الضـعف السـياسـي والاقتصـادي، وتكريس التبعية للغرب عموماً والولايات المتحدة الامريكية خصوصاً، ناهيك عن الاستنزاف الاقتصادي لثروات المنطقة.

فالخليج العربي وجد نفسه في حالة حرب حقيقية مع النظام العراقي السابق، والذي لا يعرف سوى لغة القوة مع شـــعبه وجيرانه والعالم من حوله، لذلك تعاونت مع الولايات المتحدة الامريكية من اجل القضـــاء على هذا النظام، الذي اخذ يهدد وجودها ،واصبح الخليج العربي قاعدة للقوات الامريكية بغية تدمير الاركان الاساسية لذلك النظام، فلهذا نجد ان دول الخليج العربي اسـتبشـرت بسـقوط النظام السـابق، ولكن مع تخوف من وجود القوات العســكرية الامريكية في منطقة الخليج العربي، وهذا يؤثر بالتالي على أمن الخليج العربي، ونحن نعرف ان أمن الخليج العربي مرتبط بأمن العربية السعودية، وكذلك للترابط الوثيق بين العربيةالسعودية وأمن الخليج العربيب، وقد جعلت مكونات ذاتية واقليمية ودولية ابعاد اكبر للعلاقة.

وخط العربية السعودية-العراق محكوم ببعض الاعتبارات السياسية بين الدولتين، وخاصـة من ناحية العربية السـعودية المشـدودة الاطراف في تحالفاتها وسـياسـتها التحالفية مع الولايات المتحدة الامريكية، وعدم تفريطها بمركز القوة الاقليمية المؤهلة لقيادة المنطقة بأتفاق مصـــري، بعد غياب العراق حيث انهار دوره الاقليمي، واستطاعت ان تؤكد زعامتها على كل المحاور، وان أي تقارب بين أية دولة من اعضاء مجلس التعاون الخليجي ومحيطها الخارجي وخصـوصـاً الاقليمي لا يمكن ان يكتب له الديمومة ،اذا لم يحظى بمباركة العربية السـعودية بالشكل الذي لا يتعارض مع سياستها الخارجية.

وبعد تغيير النظام العراق ، اصبح من الضروري اعادة النظر في سياسة العراق تجاه دول الخليج العربي بالشكل الذي يتيح للعراق مجدداً للعودة الى بيئته الخليجية بعد انقطاعه عنها لفترة ليست بالقصيرة، الامر الذي يتطلب البحث في سياسات فعالة تعيد ترتيب الصدع الذي انتاب العلاقات العراقية-الخليجية بمحيطه الجغرافي. وتزيل عوامل الشك والتهديد من ذهنية صانع القرار الخليجي إزاء السياسة العراقية، والتي ساهمت السياسيات التي انتهجها النظام السابق، والتضخيم الامريكي لمستوى التهديد الذي يمكن ان يشكله العراق في تكريسها.

الهوامش

1- محمد رشيد الفيل، الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي، الطبعة الثانية، دار ذات السلاسل، الكويت 1988، ص[22].
2- حسين علي المسيري، تاريخ العلاقات السياسية والاقتصادية بين العراق والخليج العربي 749-1258، الطبعة الاولى، دار الحداثة للطبع والنشر والتوزيع، 1982، ص[49-50].
3- محمد رشيد الفيل، المصدر السابق، ص[28].
4- شمة بنت محمد آل نهيان، تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة المستقبل العربي، العدد 246، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص[50].
5- محمود علي الداود، خيارات العلاقات العراقية الخليجية في عالم ما بعد الحرب، مأخوذ من كتاب (عراق ما بعد الحرب)، تأليف مجموعة من الباحثين، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1990، ص[192].
6- قيس عدنان عودة على الفهداوي، موقف المملكة العربية السعودية من قضايا المشرق العربي 1953-1964، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية التربية، جامعة الانبار، 2005، ص[30].
7- المصدر نفسه، ص[136-142].
8- كمال عزيز فرحان علي الراوي، السعودية وأمن الخليج العربي في ظل الوضع الدولي الجديد 1990-2000، اطروحة دكتوراه في الدراسات السياسية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2004، ص[71].
9- العلاقات الخليجية-الامريكية، حلقة نقاشية عقدت في جريدة الخليج في الشارقة بتاريخ 4/اذار/1999 وقد شارك فيها مجموعة من الباحثين العرب، وقد نشرت هذه الحلقة النقاشية في مجلة المستقبل العربي، العدد 247، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص[100].
10- كمال عزيز فرحان علي الراوي، المصدر السابق، ص[71].
11- ضاري رشيد الياسين، المتغيرات الدولية وانعكاساتها على المحيط العربي للعراق (العراق ومحيطه العربي) وقائع المؤتمر السنوي الثالث لمركز الدراسات الدولية 1998-1999، مجلة دراسات استراتيجية، العدد السادس، مركز دراسات الدولية، جامعة بغداد، 1999، ص[98].
12- ياسين سويد، الوجود العسكري الاجنبي في الخليج (واقع وخيارات، دعوة الى أمن عربي واسلامي في الخليج)، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص[51].
13- كمال عزيز فرحان على الراوي، المصدر السابق، ص[73].
14- قيس عدنان عودة علي الفهداوي، المصدر السابق، ص[108].
15- المصدر نفسه، ص[11، 13، 15، 20].
16- زياد خلف عبد الله محمد الجبوري، السياسة الامريكية الخارجية تجاه السعودية 1990-2003، رسالة ماجستير في الدراسات السياسية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005، ص[116].
17- غازي صالح نهار، العراق ومحيطه العربي بعد حرب الخليج العربي الثاني 1990-1991، (العراق ومحيطه العربي) وقائع المؤتمر السنوي الثالث لمركز الدراسات الدولية 1998-1999، مجلة دراسات استراتيجية، العدد السادس، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1999، ص[160].
18- زياد خلف عبد الله محمد الجبوري، المصدر السابق، ص[19].
19- المصدر نفسه، ص[123].
20- شمة بنت حمد آل نهيان، المصدر السابق، ص[52-53].
21- عبد الخالق عبد الله، العلاقات العربية-الخليجية، مجلة المستقبل العربي، العدد 205، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص[7-8].
22- كمال عزيز فرحان علي الراوي، المصدر السابق، ص[161].
23- زياد خلف عبد الله محمد الجبوري، المصدر السابق، ص[152].

24- المصدر نفسه، ص[152-153].
25- المصدر نفسه، ص[159-160].
26- المصدر نفسه، ص[161].
27- اشرف العيسوي، العراق الجديد في الرؤية الخليجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 162، مركز مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2005، ص[82].
28- المصدر نفسه، ص[84].
29- المصدر نفسه، ص[86].
30- بتول هليل الموسـوي، الآفاق المسـتقبلية للعلاقات العراقية الخليجية، مجلة العرب والمسـتقبل، العدد 16، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، 2006، ص[34].
31- الحركة الوهابية: هي حركة أسـسـها محمد عبد الوهاب (1703-1792) والذي تعاون مع بن سـعود امير الدرعية في السـيطرة على اجزاء كبيرة من الجزيرة العربية، وشـكل سـقوط الرياض عام 1764 اعظم انتصـار للحركة الوهابية، واصبحت هذه الحركة هي ايديولوجية المملكة العربية السعودية. ينظر:
احمد سـرحان، النظم السـياسـية والدسـتورية في لبنان والدولة العربية، الطبعة الاولى، دار الباحث، بيروت، 1980، ص[329].
32- علي الهاشمي، من يسعى لعرقلة التقارب العراقي الخليجي، شبكة النبأ المعلوماتية، السبت 22/تموز/2006، من